

## مذكرة مفاهيم الدورة 37 من أيام المؤسسة المؤسسة والطابع غير الرسمي.. التهميش والحلول العالقة

التطورات الجيوستراتيجية الأخيرة، وتتالي الأزمات، وتفاقم المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وإشكالية المديونية، والضغوطات العالمية على مستوى التزوّد بالمواد الأولية، وتتامي موجات الهجرة، وغيرها من الأسباب والمظاهر، قوّضت النظام الاقتصادي الحالي، وزادت من هشاشته.

وتُشجع سيطرة فاعلين أساسيين، وتعتت المؤسسات، على ظهور سلوكيات ذات "طابع غير رسمي"، ترتكز على الزبونية والمحاباة، وحتى ظهور ممارسات تجارية "غير رسمية" جديدة. عجز الأنظمة الحالية على التعامل مع هذه الإشكاليات، وإيجاد حلول لها، ساهم في تفاقم التفاوت، وزاد من عدم احترام القوانين المعمول بها، وأكد "الطابع غير الرسمي" على جميع المستويات، وبأشكال متعددة، والتي تنتظم وتطرح نفسها كبديل جاد للنظام الحالي.

وقد نجحت عديد بلدان العالم في إدارة بعض جوانب هذه الأزمة، وتم اقتراح وتنفيذ عديد الحلول، بفضل الالتزام، والإرادة القوية والواضحة.

في تونس، استمرت النقاشات لفترة طويلة، حول غياب المساواة، والنقائص على مستوى أداء الأسواق، وعلى مدى عقود، تم اقتراح عديد التوصيات والإصلاحات والاستراتيجيات وخطط العمل، وغيرها من الحلول، ورغم ذلك، فإن المقاربات الأحادية المنعزلة، وضعف السيطرة على الأمر، والتأخر في التنفيذ، وغيرها من الإشكاليات، كلها عوامل أعاققت فعالية السياسات العمومية في مواجهة ظاهرة أصبحت منتشرة بشكل متزايد يوماً بعد يوم.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش في البلاد، يجعل من الضروري تدارك هذه النقائص في تنفيذ الحلول التي تم اعتمادها، باعتبار أن الأصعب في هذا الأمر والأكثر تعقيداً هو التنفيذ، وليس اقتراح الحلول. كيفية سدّ هذه الفجوة في تنفيذ الحلول المقترحة، سيكون الهدف الرئيسي للنقاشات أثناء الدورة الـ 37 من أيام المؤسسة، والتي ستعقد من 07 إلى 09 ديسمبر 2023 تحت عنوان:

**المؤسسة والطابع غير الرسمي.. التهميش والحلول العالقة**

مفهوم الطابع "غير الرسمي" لا يتعلق فقط بالجانب الاقتصادي، أي الاقتصاد غير الرسمي والعمل غير الرسمي، والتي تُعدّ الجوانب الواضحة لـ "الطابع غير الرسمي"، ومن المواضيع التي تُناقش حالياً في عديد المنابر والمناسبات، ورغم تتالي التقارير والدراسات سواء من المؤسسات الدولية أو الوطنية حول هذا المفهوم، يظل الغموض والخط قائماً، ليس فقط في تفسير وتأويل البيانات، بل يمتد أيضاً إلى المفاهيم ذات الصلة، على غرار "اقتصاد الظل" و"الاقتصاد الموازي" وغيرها من المصطلحات والمفاهيم، وما يمكن استنتاجه من كل هذه النقاشات، هو أن هناك إجماعاً على أهمية إدارة ظاهرة "الطابع غير الرسمي"، عبر مقارنة شاملة.

إن الطابع المُعدّ لهذه التفاصيل والعلاقات السببية بين مختلف القطاعات، و"الطابع غير الرسمي" للسلطة السياسية، وتطور أشكال أخرى من "الطابع غير الرسمي" مرتبط بأداء السوق (المنافسة، والوصول إلى الأسواق، والاحتكار عند فئة معينة...)، ويفسر أهمية هذه المقارنة الشاملة.

وقد تمكنت بعض دول العالم، ومن خلال المراقبة وتنفيذ استراتيجيات فعّالة ومُوجّهة، من إدارة أفضل لـ "الطابع غير الرسمي"، حيث تكمن الإدارة الأفضل لـ "الطابع غير الرسمي" في حسن التحكم في العناصر التي تتسبب فيه، أو تزيده من حدته، على غرار الأموال المتداولة نقداً.

قامت عديد بلدان العالم بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُعزّز ترشيد تداول الأموال نقداً، والذي يُعتبر بمثابة رافعة لتحسين المداخل الجبائية، وتسريع الاندماج المالي، من خلال تسهيل الوصول إلى مختلف الخدمات المالية، والتشجيع على الادخار، وتكريس النمو الشامل.

بالإضافة إلى أن إحدى العقبات الرئيسية التي يواجهها رواد الأعمال، ومختلف المتدخلين في القطاع غير الرسمي، هي القدرة على الوصول إلى التمويل، في غياب الضمانات اللازمة، والبديل لهذا الاقصاء المالي، يجب أن يمر أولاً عبر الحق في الملكية، الذي يوفر ضماناً يُمكنهم من الحصول على قروض عبر الطرق الرسمية.

ستتم مناقشة كل هذه المواضيع خلال حلقة النقاش الأولى يوم الخميس 07 ديسمبر 2023 تحت عنوان:

### "تحديات إنفاذ الحلول المالية"

تنظيم هذه الدورة لا يمكن أن يظل بمعزل عن الاضطرابات الجيوسياسية الأخيرة، وفي هذا الإطار، من المقرر عقد جلسة خاصة للنقاش حول تداعيات الحرب في فلسطين على الاقتصاد العالمي والاقتصاد التونسي، وبالتالي على تنامي الطابع غير الرسمي للاقتصاد.

هذه الوضعية تضع الاقتصاد، الذي يركز أساساً على المصالح والبراغماتية، في مواجهة تحديات احترام حقوق الإنسان والمبادئ الكونية.

مدى فعالية المساعدات الدولية، وعودة طرح مفاهيم الاستقلال والسيادة الوطنية، هي عوامل من المتوقع أن تُشكّل الاقتصاد العالمي والمؤسسات، في المستقبل القريب.

هذه العناصر سيتم نقاشها في حلقة نقاش خاصة بعنوان:

### "المؤسسة والتحويلات الجيوسياسية.. بين البراغماتية والقيم"

يظهر الطابع غير الرسمي، في أداء الدول، وفي تنظيم السلطة وممارستها، والتداخل بين الأجندات الاقتصادية والسياسية، والتزايد المتواصل لسلطة وتأثير اللوبيات، وإشكاليات تمويل الأحزاب السياسية، كل هذه العوامل وغيرها، تُفسّر مدى تأثير القوى الاقتصادية الفاعلة في القرارات السياسية.

إن الإجراءات المعقدة والبطيئة، والبيروقراطية المرهقة، وغيرها، حجج يطرحها في أغلب الأحيان مختلف المتدخلين في القطاع غير الرسمي.

الاقتصاد الريعي، ووجود مراكز وقوى هيمنة، وتعديل الأسواق، هي مواضيع يتم نقاشها على نطاق واسع، في مختلف القطاعات أيضًا، سواء كانت قطاعات تتطلب رأس مال كبير، أو بقية القطاعات الأخرى، وقد تم اقتراح عديد الحلول، أو حتى الانطلاق في تنفيذها، دون الوصول إلى نتائج ملموسة.

تنظيم الأسواق والمنافسة ومسالك التوزيع الرسمية وغير الرسمية، لا تؤدي إلا إلى دفع عدد أكبر من الفاعلين الاقتصاديين في القطاع الرسمي، نحو القطاع غير الرسمي.

هل تعود هذه الصعوبات في تنفيذ الحلول إلى مقاومة التغيير أم إلى المحاولات المتكررة لتحقيق أهداف متعارضة؟ وما هي الأولويات التي يجب اعتمادها؟ تسهيل وصول فاعلين اقتصاديين جُدد إلى الأسواق، أو ضمان المنافسة المثالية في الأسواق، أو الحفاظ على مواقع الهيمنة، أو حتى وضعية احتكار المؤسسات العمومية أو الخاصة، أو التحكم في الأسعار، أو حتى اعتماد أسعار معينة، أو تخفيض الدعم؟

كل هذه العناصر سيتم نقاشها خلال حلقة النقاش الثانية يوم الجمعة 08 ديسمبر 2023 تحت عنوان:

### "الطابع غير الرسمي داخل الدولة، وفي الأسواق"

تم إثراء الدورات الأخيرة من أيام المؤسسة بمفهوم جديد "Fishbowl"، وسيتم مواصلة العمل به في هذه الدورة، وسيتم تخصيصه للطابع غير الرسمي داخل المؤسسة.

سيتم تنظيم حلقة نقاش خاصة صباح يوم السبت، ستُخصّص لقطاع يُعتبر أساسياً، للحفاظ على دولة ديمقراطية حديثة، ويتأثر هذا القطاع بشكل مباشر بالطابع غير الرسمي، ألا وهو قطاع الإعلام، وسيتم نقاش "الطابع غير الرسمي لمنظومة الإعلام"

تضطلع وسائل الإعلام بدور أساسي في رفع مستوى الوعي الجمعي، وتكريس مبدأ الديمقراطية والمواطنة، وتشكيل الرأي العام، ولكن تجد وسائل الإعلام نفسها وقد تجاوزتها وسائل إعلام أخرى جديدة غير رسمية، أصبحت ذات مصداقية، وأكثر تأثيراً، ومريحة من حيث الجدوى الاقتصادية.

ويبقى الحفاظ على فعالية وسائل إعلامنا، هو الضامن لاستمرارية الدولة، وسيكون موضوع حلقة النقاش الخاصة

هذه هو:

### "الطابع غير الرسمي في الإعلام.. تأثيره على تشكيل الرأي العام"

ستركز حلقة النقاش الأخيرة من هذه الدورة لأيام المؤسسة على "اقتصاد الظل"، من خلال دراسة وتحليل أقسامه الثلاثة، والتي تكمل بعضها البعض، وتتفاعل فيما بينها، وهي التهريب الذي يمثل ممارسة غير قانونية وخسائر من حيث المداخل الجبائية للدولة، ولم يتم السيطرة على هذه الآفة، والقسم الثاني لاقتصاد الظل الذي سيتم نقاشه خلال حلقة النقاش، هو الاقتصاد الرمادي القائم على ممارسات البيع دون فواتير ودون تصريح، بالإضافة إلى الاقتصاد الشارعي الذي يُمثّل الشكل الأكثر وضوحاً في الاقتصاد غير الرسمي.

يستمر التهريب في تونس منذ عقود، وتم تدمير الجهود المبذولة لاحتوائه أو مكافحته، وقد تمت مناقشة عديد الدراسات والحلول والإجراءات المقترحة، كما تم تبادل الخبرات مع بلدان مماثلة، ولن تركز النقاشات لا على النتائج ولا على الحلول المقترحة، بل ستكون المقاربة والتركيز على الأسلوب وعملية التنفيذ، في ظل فرضية التوصل إلى اتفاق حول الأهداف المقرر تحديدها.

كما سيتم اعتماد نفس النمطي في نقاش الاقتصاد الرمادي والتهرب الضريبي، مع الأخذ بعين الاعتبار الإصلاح الضريبي لسنة 2013، ويُعدّ تفعيل جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان «caisse enregistreuse»، الواردة في قانون المالية لسنة 2014، أفضل مثال على الفشل في التنفيذ.

إن بلد الثورة التي أطلقتها الباعة المتجولون تجد نفسها عاجزة عن حل هذا الإشكال ومواجهته وتنفيذ حلول تمت

تجربتها في بلدان أخرى، فهل هو خوف من الفشل؟ أم من تعقيد الإشكال وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية؟

تُظهر التجارب الدولية بوضوح أن الدول التي بدأت الإصلاح وجربت الحلول حتى لو فشلت، هي في وضع أفضل

من غيرها.

ستكون حلقة النقاش الثالثة إذا تحت عنوان:

### "اقتصاد الظل"

ستكون هذه الدورة من أيام المؤسسة فرصة للفاعلين الاقتصاديين، والمسؤولين السياسيين، والخبراء والإطارات في الإدارة التونسية، لتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها للانطلاق في تنفيذ الإجراءات والإصلاحات اللازمة لمعالجة "الطابع غير الرسمي"، دون مزيد من التأخير.